المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد التاسع والخمسون شهر (٥) ٢٠٢٣

# حقُّ المرأة العُمانية في العمل السياسي امتدادٌ لدورها التاريخي وطموحها الحضاري

## ``THE RIGHT OF THE OMANI WOMAN IN POLITICAL WORK IS AN EXTENSION OF HER HISTORICAL ROLE FROM WHICH SHE DERIVES HER STRENGTH AND AMBITION

**Lubna Masoud Al Kindi[1]*, Asst. Prof. Nor Halima Boukerroucha[2], and Asst. Prof. Asma Akli Soualhi[3]**
[1] Ph. D. Candidate in Law, Department of Sharia and Islamic law, Ahmed Ibrahim Faculty of Law, IIUM: Alwaha333@hotmail.com
[2] Asst. Prof. Dr. Department of Sharia and Islamic law, Ahmed Ibrahim Faculty of Law, (IIUM): bhalima@iium.edu.my
[3] Asst. Prof. Dr. Department of Sharia and Islamic law, Ahmed Ibrahim Faculty of Law, (IIUM):
*Corresponding Author
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

**الملخص**

يسلط هذا البحث الضوء على أهم الانجازات التي حققتها المرأة العمانية والتحديات التي واجهتها عبر المراحل التاريخية المختلفة، وتحديداً فيما يتعلق بموضوع حقها في ممارسة العمل السياسي وأهم الأسباب التي تعيق ممارسة حقوقها وتحد من مشاركتها في المجالات ذات الطابع السياسي في ضوء عدم حصولها على الأصوات الكافية لنجاحها في الانتخابات البرلمانية في مجلسي الدولة والشورى وحتى في السباق لخوض انتخابات المجالس البلدية.والمتتبع لهذا الموضوع يجد أن المرأة العمانية قد لعبت تاريخياً دوراً في العمل السياسي، إلا أن هذه المشاركة لم تكن بالمستوى المأمول وذلك لأسباب عدة منها: عدم وجود سياسة مركزية واضحة تجاه المرأة في سلطنة عمان، حيث إنه لا توجد إستراتيجية وطنية واضحة المعالم تدعم وتمكّن المرأة من الوصول الى قبة البرلمان، إضافة إلى عزوف المرأة نفسها عن التصويت لبنت جنسها حيث تقدم بعض النساء على منح أصواتهن للرجل وذلك لاعتقادهم بأن الرجل هو الأقدر على تحمل المسؤولية.وسيتم بحث هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على تطور نظام العملية الانتخابية لمجلس الشورى العماني، وبيان تطور مشاركة المرأة في مجلس الدولة العماني، ومن ثم مناقشة أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان. ومن خلال المنهج التاريخي، تم عرض دور وتاريخ النساء العمانيات اللواتي سطّرن أمجاد عمان عبر التاريخ. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

لبيان الإسهامات التي قدمها المشرّع العماني لدعم مشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية. وبناء عليه، تتكون الدراسة من أربعة مباحث: دور المرأة العُمانية في العمل السياسي عبر التاريخ، تطور نظام العملية الانتخابية لمجلس الشورى، تطور مشاركة المرأة في مجلس الدولة، وأخيرا أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان. وقد خلص البحث إلى أنَّ النتائج التي حققتها المرأة من مشاركة في الحياة السياسية بناء على ممارسة حقها في هذا المجال كانت وما زالت ضعيفة، ولا يبدو التمثيل النسائي في مجلس الشورى العماني بأحسن حال من تمثيلهن في المجالس البلدية. كما بين البحث أن التمثيل المتواضع في المجالس المنتخبة يعزى إلى مجموعة من المشاكل المتعلقة بدرجة أولى بمدى رغبة وإقبال المرأة العمانية على المشاركة في الحياة السياسية، وكذلك بمدى وعيها بأهمية هذه المشاركة وفاعليتها في النهوض بوضع المرأة والمجتمع.

**الكلمات مفتاحية:** حقوق المرأة، العمل السياسي، ضعف التمثيل النسائي.

## Abstract

This descriptive research discussed the right of Omani women to political work, where the problem lies in that the political representation of Omani women indicates their lack of participation in the political field, and their failure to obtain the votes that would enable them to participate actively. It can be said that there is no clear central policy towards women in Oman, and there is no national strategy for women with specific goals that the state seeks to achieve in the future. Therefore, the research aims to: Discuss the historical role of Omani women in political work. Shed light on the evolution of the electoral process system for the Omani Shura Council. Statement of the evolution of women's participation in the Omani State Council. Finally, a discussion of the reasons for the weak representation of women in the elected councils in the Sultanate of Oman. Through the historical approach, the role and history of the Omani women who led the glories of Oman throughout history were presented. And the descriptive analytical approach to show the contributions made by the Omani legislator to support the participation of Omani women in political life. Where the topics were presented in four sections: The role of Omani women in political work throughout history. The development of the system of the electoral process for the Shura Council, the development of women's participation in the State Council, and finally the reasons for the weak representation of women in the elected councils in the Sultanate of Oman. The results concluded that the results achieved by women in terms of participation in political life and investment of this right. It was and still is weak. Women's representation in the Omani Shura Council does not seem better than their representation in municipal councils. Also, the modest representation in the elected councils refers to a set of problems related primarily to the extent to which Omani women participate in political life, and more importantly to the extent of their awareness of the importance of this participation and its effectiveness in advancing the status of women. Which seems weak to her.

**Keywords:** women's rights, political action, poor representation.

**المقدمة**

قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات: 13]. ساهمت المرأة العُمانية في مسيرة البناء الوطني المستمد جذوره من الإرث التاريخي والحضاري للمجتمع العماني الذي شهد خلال فتراته التاريخية الحديثة حضورًا للمرأة العمانية في جميع المجالات، وتجلى ذلك من خلال دورها في كافة أرجاء السلطنة قبل عصر النهضة المباركة؛ حيث إنها تاريخيًا كانت الأساس في الحفاظ على دولة كاملة، فقد كانت السيدة موزة بنت أحمد بن سعيد البوسعيدي شخصية سياسية وعسكرية، ساهمت بشكل مؤثر في تهيئة الحكم لابن أخيها السيد سعيد بن سلطان الذي حكم عُمان وزنجبار بين عامي (1806- 1856م) (الفارسي، ٢٠٢٢م).

وسطّر التاريخ العماني العديد من خيرة نساء عمان؛ حيث أورد الكاتب سلطان بن مبارك الشيباني في "معجم النساء العُمانيات" العديد من تلك الشخصيات، نذكر منهن أصيلة بنت قيس البوسعيديّة، وثريّا اللمكية ابنة الشيخ راشد بن سيف اللمكي، وأختها عزّاء وثريّا بنت مُحَمَّد البوسعيدية، وشمساء الخليلية، وشمسة بنت مسعود الحجريّة، وعائشة بنت جمعة المغيرية صاحبة مسجد (بنت جمعة) في زنجبار، وعزّا بنت قيس البوسعيدية، ومنهن كذلك فاطمة المزروعية، ومنهن أيضاً فضيلة بنت حمد لها كتاب في الأوراد باقٍ إلى اليوم، ونجيّة بنت عامر الحجرية، ونصراء بنت راشد الحبسيّة التي اشتغلت بتعليم النساء وتفقههن مع أختها "حسينة". هذا ما ذكره في سلطان بن مبارك الشيباني في كتابه: "معجم النساء العمانيات". وقد تم تكريمهن جميعاً بإطلاق أسماء المدارس بأسمائهن في مختلف مناطق السلطنة للحفاظ على تاريخهن، وتعليم الأجيال بما قمن به عبر تاريخ عُمان التليد (الشيباني، ٢٠١٦م).

وقد أوردت ندوة الدراسات العمانية في الجزء السادس بعنوان: "التاريخ المروي للتعليم في نزوى"؛ العديد من معلمات القرآن الكريم والفقه والعقيدة وتعليم الكتابة مثل المعلمة عزة بنت المر التي أخذت من أبيها علوم النحو، وشمسة العامرية ممن درسن في عهد الإمام مُحَمَّد بن عبدالله الخليلي (الدرمكية، ٢٠١٤م).

وذكر الباحث سعيد الصقلاوي في ندوة: "صور عبر العصور" التاريخ العظيم الذي قامت به المرأة في مجال التعليم فذكر دورها من خلال اهتمامها بالتعليم؛ حيث ظهرت مدارس تحمل أسماء صاحباتها ممن كان لهنّ دورٌ بارز في

حركة التعليم بالمدينة مثل مدرسة فاطمة بنت سعيد القحان، ومدرسة ثنية بنت عبيد الزغّام وهامنة بنت الشقاق كما ذكرهن الدكتور مُحَمَّد العريمي في مقاله "عن نساء عمان" المنشور في موقع أثير الإلكتروني (العريمي، ٢٠١٨م).

وخلال عصر النهضة المباركة في عهد السلطان قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- تمكنت المرأة العمانية من المشاركة في المسيرة جنبًا إلى جنب مع أخيها الرجل بالمشاركة الفاعلة في التنمية الوطنية ودورها الأساسي في بناء الأسرة والمجتمع، إذ فتحت أمامها فرص للتعليم بكل مراحله ومستوياته والعمل في مختلف المجالات والمشاركة في مسيرة البناء الوطني؛ فاستطاعت المرأة العمانية خلال فترة المسيرة أن تثبت قدراتها العلمية والعملية لتثبت أنها مصدر ثقة لما منحت إليه، فحصلت على مراكز جديدة وأحرزت نجاحات عديدة في المجتمع المحلي والعربي والإقليمي.

ومع العهد المتجدد لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- وفي ظل ما منحه للمرأة، يتأكد دورها الوطني في النهوض بمستقبل عُمان، ومشاركتها الكاملة في عملية التنمية وبلوغ مواقع السلطة المختلفة. ولا شكَّ أن موضوع مشاركة المرأة العمانية في صنع القرار وأعمال الدولة، كان وما يزال موضوعاً جدلياً يستحوذ على اهتمام الباحثين في مجال القانون وحقوق الإنسان والمواطنة والعلوم السياسية. ومع أنَّ المشرع العماني قد أنصف المرأة العمانية في النصوص القانونية، لكن تبقى هناك ثمة علامة استفهام للمهتمين بالشأن السياسي للمرأة العمانية، فدور المرأة العُمانية جليٌ للجميع، وما وصلت إليه ينبغي أن يكون امتداد لتاريخ وإرث تستمد منه قوتها وطموحها لبناء المستقبل المزدهر للدولة.

**مشكلة البحث:**

تواجه المرأة العمانية مأزقا تمثيليا عميقا، فلا يعرف على وجه التحديد من يمثل المرأة في عُمان، أو أي جهة يمكن اللجوء إليها لمعالجة أو مناقشة قضايا المرأة بشكل عام. كما لا تتبنى جهة مستقلة قضايا النساء والدفاع عن حقوقهن والمطالبة بها، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المجتمعات المحلية، رغم وجود أكثر من ستين فرعا لجمعيات المرأة العمانية تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية.

ينظُر أحيانا إلى هذه الجمعيات بأنها لا تمثل قضايا المرأة الفعلية، وإنما تنشغل بقضايا سطحية لا تمس جوهر المشكلات ولا تملك الأدوات لحلها أو للتعاطي معها، وفيما يبدو أن هذا الاتهام مرجحا، غير أن اللوم لا ينبغي أن يقع على عاتق رئيسات الجمعيات أو الأعضاء المنتميات فيها، وإنما على قانون الجمعيات الأهلية رقم (14)

لسنة (2000)، الذي لا يعطي للجمعيات الحق في التعاطي مع قضايا قد ترى الحكومة أنها غير مناسبة، فتحدد مجالات عمل الجمعيات كما ورد في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون، ولاسيما أن هذه الجمعيات تقع مباشرة تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، وتحصل على دعم مادي منها.

يشير التمثيل السياسي للمرأة العمانية إلى قلة مشاركتها في المجال السياسي، وعدم حصولها على الأصوات التي تمكنها من المشاركة الفاعلة؛ لأجل تحسين أوضاع النساء، والمطالبة بحقوقهن وتعديل القوانين التي تميز بينهن وبين الذكور. وقد بين التشكيل الوزاري في أغسطس/ آب 2020؛ ثباتا في عدد النساء في مراكز صنع القرار؛ فهناك (3) وزيرات من بين (26) وزيرا في مجلس الوزراء، و(3) وكيلات وزرات (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، ٢٠٢٠م). بينما توجد (15) امرأة من بين (85) عضوا في مجلس الدولة، وامرأتين من بين (86) عضوا في مجلس الشورى (الموقع الرسمي لمجلس الدولة، الاحصائيات، ٢٠٢٠م). وهذا يؤشر الحاجة إلى زيادة عدد النساء في مجلسي الشورى والدولة والحكومة، وهو قرار بيد مجلس الوزراء. إذْ لم تحدد الحكومة العمانية، حتى الآن نسبة للنساء، تلتزم بها عند القيام بتعديلات أو تشكيلات وزارية، كما أنها لم تلتزم بنسبة ثابته للمعينات في مجلس الدولة.

في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، الذي قدمته سلطنة عمان في 21 يناير/ كانون الثاني2021م، تحدث الوفد العماني عن إنجازات الدولة في تحقيق العدالة وإكساب المرأة حقوقها، بينما لم يتطرق أثناء المناقشة للقوانين والسياسات التمييزية، مثل التمييز في مرحلة التعليم العالي بين الذكور والإناث، حين يقبل الذكور في جامعة السلطان قابوس بمعدلات تحصيل أقل من الإناث. من ناحية أخرى، برر معالي عبد الله السعيدي وزير العدل والشؤون القانونية العماني، عدم منح أبناء العمانيات المتزوجات من غير العمانيين الجنسية العمانية؛ بأن القانون العماني حدد اكتساب الجنسية العمانية عن طريق صلة الدم من جهة الأب وليس الأم. فتضع الذكور في منزلة أعلى من الإناث، فالقوانين والسياسات تعتبر الرجل هو رب الأسرة، وتمنحه حقوقا لا تمنح للمرأة، مثل حق منح الجنسية لأبنائه من الأم غير العمانية (الطالعي، ٢٠٢١م).

ويمكن القول، بعدم وجود سياسة مركزية واضحة تجاه المرأة في عمان، ولا توجد استراتيجية وطنية للمرأة ذات أهداف محددة تسعى الدولة إلى تحقيقها في المستقبل. فوزارة التنمية الاجتماعية التي تبنتْ "استراتيجية العمل الاجتماعي 2016- 2025م" التي تشمل فئات: الأطفال والمسنين، وذوي الإعاقات والمرأة. لا يبدو من خلال هذه الاستراتيجية أن للمرأة وضعا خاصا في النهج الحكومي.

**أسئلة البحث:**

أ. ما الدور التاريخي للمرأة العُمانية في العمل السياسي؟

ب. كيف تطور نظام العملية الانتخابية لمجلس الشورى العماني؟

ت. كيف تطورتْ مشاركة المرأة في مجلس الدولة العماني؟

ث. ما أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان؟

**أهداف البحث:**

أ. مناقشة الدور التاريخي للمرأة العُمانية في العمل السياسي.

ب. القاء الضوء على تطور نظام العملية الانتخابية لمجلس الشورى العماني.

ت. بيان تطور مشاركة المرأة في مجلس الدولة العماني.

ث. مناقشة أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان.

**أهمية البحث:**

تكمن الأهمية النظرية للموضوع؛ في أنَّ المتتبع لمسيرة المرأة العمانية يلمس الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة على المستويين الرسمي والاجتماعي، لا سيما على صعيد سياسات تفعيل المساواة في الأمور المتعلقة بحقوق المرأة، وتمكينها سياسياً. وهذا الموضوع يكتسب أهميته من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا المرأة، سواء على صعيد الأمم المتحدة وقراراتها، أم على صعيد دول العالم الثالث، وكذلك في مستوى الدول العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي.

أما أهمية الدراسة في الجانب العملي والتطبيقي، فتبرز من خلال الضرورة الملحة لتتويج جهود ومطالب المرأة العمانية في ممارسة حقوقها السياسية بالشكل المطلوب والفعال، الذي يعني ضرورة زيادة نسبة مشاركتها في العمل السياسي، وأن لا يقتصر الأمر على ممارسة حقها كناخبة، ومرشحة. مما يعني الحاجة لتوضح أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية اقتراعاً، وترشيحاً، لأجل وصول المرأة العمانية إلى تطلعاتها السياسية. عبر تشخص واقع المرأة العمانية السياسي، وتحليل العقبات التي تحول دون نجاحها؛ حيث إن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات ما

زالت لا تتلاءم مع طموحات المرأة العمانية. فالنتائج على أرض الواقع، لا تتماشى مع ما تروّج له السلطنة من إقرار المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في مختلف المجالات. بحيث يؤشر وجود خلل واضح في التعامل مع ملف المرأة، من الجدير معالجته بشكل عملي (الجبالي، ٢٠١٧م).

**حدود البحث:**

الحدود الموضوعية: الدور التاريخي للمرآة العمانية في العمل السياسي، ومشاركة المرأة في الانتخابات والمجالس.

الحدود المكانية: سلطنة عمان.

الحدود الزمنية: على عمق التاريخ الحضاري لعمان، وصولا إلى عصرنا الحاضر.

**الدراسات السابقة:**

كثيرة هي المراجع التي تناولت موضوع مشاركة المرأة في العمل السياسي، وأيضاً قد أفردت بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب من الناحية الشرعية، منها:

**دراسة أنور مُحَمَّد الرواس:** بعنوان "دور وسائل الإعلام العمانية الجماهيرية في التنشئة السياسية (دراسة استطلاعية في اتجاهات الجمهور)"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الجمهور حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العمانية الجماهيرية في عملية التنشئة السياسية. وتندرج الدراسة ضمن الدراسات الاستطلاعية؛ حيث قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تم تطبيقها على عينة قوامها 300 مفردة، تم توزيع أفرادها على ست فئات هي: الهيئة الأكاديمية، وأعضاء مجلس عمان، وفئة العاملين في المجال الإعلامي، وفئة الإداريين في القطاعين العام والخاص، وفئة القيادات السياسية والعسكرية، وفئة طلاب الجامعة. وأظهرت نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية أن وسائل الإعلام تربعت على صدارة المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية، ربما يكون السبب في ذلك مقدرتها على التأثير، وعلى تشكيل الاتجاهات السياسية بسبب طبيعتها الجماهيرية، وتنوع مضامينها. كما تشير النتائج إلى أن تكوين الاتجاهات الفكرية والسياسية يمثل الدور الأول للمؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية. أما من حيث مظاهر ممارسة التنشئة السياسية؛ فيستنتج من النتائج أن الانتخابات تصدرت ترتيب هذه المظاهر، ربما بسبب اهتمام المواطنين بالعملية السياسية، والمشاركة في الانتخابات. وأوضحت النتائج وجود اختلاف من حيث اتجاهات عينة الدراسة، ووجود دور للإعلام العماني الجماهيري في التنشئة السياسية.

**دراسة فاطمة بنت عبد الله علي اليافعي:** بعنوان "اتجاهات طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان 2013م، نحو حقوق المرأة: دراسة ميدانية بمحافظة ظفار. هدفت هذه الدراسة إلى تقصي الاتجاهات نحو حقوق المرأة لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي في مسألة التمييز ضد المرأة، ومحاور حقوقها السياسية، والميدانية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية لتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في تلك الاتجاهات. ولتحقيق أهداف الدراسة صممت الباحثة استبياناً لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في اتجاهات الطلبة تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجنس، والصف الدراسي، والمستوى التعليمي للوالدين). وتكونت العينة من (245) طالباً، وطالبة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي للوالدين؛ إذ جاءت لصالح التعليم الجامعي للوالدين على حدٍ سواء، مما يؤكد أثر التعليم في تعديل اتجاهات الأفراد، وتوجيهها إيجابياً.

**الدراسات التي قدمت كأوراق عمل في مؤتمرات وطنية لدعم المرأة،** وبإشراف مراكز أردنية متعددة، ففي المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات الذي عقد في عمّان عام 2002م، كانت الدراسات على أهمية كونها ناقشت خلاصة واقع المرأة السياسي من جوانب مختلفة، إضافةً إلى أنها قُدّمت من مهتمين ورموز نشطة في تشخيص واقع المرأة السياسي. ففي دراسة قدمها الدكتور مُحَمَّد مصالحة عن "إيجابيات وجود المرأة في البرلمان" وضح خلالها عدة جوانب أبرزها: المرأة والعمل السياسي، دور الاتحاد البرلماني الدولي في دعم مشاركة المرأة، أهمية وجود تمثيل نسائي في البرلمان.

**منهج البحث:**

استخدمت الباحثة أساليب بحثية متعددة لغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، هي:

**المنهج التاريخي:** لأجل معرفة الحقائق عن طريق البحث والتقصي عن المعلومات والبيانات التي دُوِّنت في العصور الماضية، وتنقيحها ونقدها بحياد وبموضوعية؛ للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المقبولة، والمدعمة بالقرائن والبراهين (سليمان، ٢٠١٤م).

**المنهج الوصفي:** وهو المنهج الذي يقوم بوصف الظاهرة؛ حيث سيتم وصف نظام الكوتا النسائية، ومعرفة ماهيتها، وكيفية تطبيقها، وتأثيرها على تمثيل المرأة في المجالس النيابية (عليان، ٢٠٠١م).

**المنهج التحليلي**: وذلك لتحليل ظاهرة ضعف مشاركة المرأة العمانية في العمل السياسي، من خلال تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات محل البحث، ومن ثَمَّ دراستها بأسلوب متعمق، لاستنباط أحكام أو قواعد؛ يمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد في حل هذ المشكلة الاجتماعية.

**هيكل البحث:**

تناقش الباحثة الموضوع من خلال ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: دور النساء العُمانيات في العمل السياسي عبر التاريخ

المبحث الثاني: التطور التاريخي لمساهمة المرأة العمانية في العمل السياسي

المبحث الثالث: أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان

**المبحث الأول: دور النساء العُمانيات في العمل السياسي عبر التاريخ**

ارتكزت سياسة سلطنة عمان التي أسسها السلطان الراحل قابوس بن سعيد –طيب الله ثراه– على المبادئ والتشريعات الإسلامية التي انتهجها منذ بداية النهضة المباركة، ومن منطلق الآية القرآنية "وأمرهم شورى بينهم" [سورة الشورى، الآية 38].

جاء لتباع السلطان قابوس لأمر الله تعالى واضحاً في اتخاذ الشورى منهجاً سياسياً في حكمه، وترجم ذلك في أول خطاب له عام 1970م عند وصوله مسقط وبعد توليه الحكم، حيث قال: " إننا نأمل أن يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن، لأنه كما تعلمون أنه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع أن نبني بلادنا بالسرعة الضرورية، للخروج بها من التخلف الذي عانت منه مدة طويلة، إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد، إن لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الأجزاء في ذلك الجسد" (موقع المحيط، ٢٠٢٢م).

وكأن هذه الكلمات تشرح رؤية المغفور له السلطان الراحل والأساس الذي يرغب أن ينتهجه في السلطنة، بالإضافة إلى أن هذه الكلمات ترجمت إلى خطط واقعية نفذت بعد عشرين عاماً من الحكم، والتي توجت بإعلان تأسيس مجلس الشورى عام 1991م.

ومن هذا المنطلق سوف يتناول هذا المبحث مطالبين أساسيين حسب الاتي:

- المطلب الاول: نماذج تاريخية من النساء العمانيات كان لهن الدور في العمل السياسي

- المطلب الثاني: أهمية التمثيل السياسي للمرأة العمانية في البرلمان العماني.

**المطلب الاول : نماذج تاريخية من النساء العمانيات كان لهن الدور في العمل السياسي.**

يذكر التاريخ العُماني شخصيات نسائية سياسية أسهمت بفاعلية في العمل السياسي، وتشير المصادر العُمانية أنَّ أقدم شخصية نسائية حكمت عُمان تدعى "الملكة شمساء"، كانت ملكة عُمان قبل عام 4000 ق م. لم تكن الملكة شمساء مجرد امرأة تحكم بلداً يسير تاريخه في مد أو جزر؛ وإنما كانت تحكم بلداً تحكمه الصراعات الإنسانية، ولعلنا نبرز هذا الصراع الاقتصادي الذي دار في عهد الملكة العُمانية شمساء؛ حيث كانت عُمان في عهدها من أشهر البلدان المستخرجة للنحاس، إذ كان هذا المعدن مطلباً هاما لكافة الدول. حينها استشعرت الملكة ما يحيط بها من مطامع، فكونت مع ملك العراق سرجون الأكادي حلفا للتصدي لتلك المطامع. وفي عهدها أرسلت السفراء وعقدت اتفاقيات تجارية مع بلاد ما بين النهرين في تلك الفترة.

وازدهرت عُمان في عهدها وتطورت وأصبحت دولة قوية، ولكن في المقابل هناك من يشير إلى أن الملكة شمساء وتدعى ايضاً "شمسي" بأنها ليست من الأصول العُمانية، لكنها من شبه الجزيرة العربية، وهنا لسنا في جدال عن جنسيتها، وما يهمنا هو أن للمرأة مكانة كبيرة للعمل في المجال السياسي منذ الأزمنة الغابرة قبل التاريخ، ولعل هذا الموضوع مصدر بحث للعديد من الأكاديميين والباحثين فسوف تظل شخصية "الملكة شمساء" موضوعاً لمزيد من البحث والتنقيب عن هذه الشخصية (البلوشي، ٢٠٠٧).

كما يذكر لنا التاريخ نموذج أخر، هي الملكة مريم التي حكمت مدينة قلهات عاصمة عُمان قبل الإسلام لأكثر من 40 عاماً، وأهتمت هذه الملكة بفنون العمارة، والزخرفي الهندسي الدقيق، حتى أن بعض شواهد من قصرها باقية حتى الآن. لم يستطيع الرحالة وعلماء الآثار فك رموز هذه المدينة ومنها سر "ضريح مريم" الذي قاوم الهزات الأرضية وعوامل التعرية حتى بقي شاهداً عليها مدى الزمان. وعند مدخل الضريح يوجد سرداب يؤدي إلى ممرات تحت أرضية الضريح. شهد التاريخ كذلك على تفوق هذه المرأة في شق السواقي ونقل المياه من أماكن قصية. وقد تطورتْ فنون العمارة والتجارة في عهدها، بالإضافة إلى أنها كانت امرأة قويمة ومعطاءة ومربية أجيال عظيمة، عملت بجد واجتهاد في كل المجالات.

وتأثر بهذه الشخصية في عصور متعاقبة نساء عُمانيات تركنا البصمة في الحقل السياسي نذكر منهن السيدة موزه بنت الإمام أحمد سعيد البوسعيدي حيث كانت شخصية سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى، وحاولت كثيرا أن

تنقذ عرش السلطان سعيد بن أخيها السيد سلطان بن أحمد وتدفعه إلى زنجبار (البلوشي، ٢٠٠٧)، وأسهمت بشكل مؤثر في تهيئة الحكم لابن أخيها السيد سعيد بن سُلطان الذي حكم عُمان وزنجبار عام (1806-1856م) فقد أعلنت توليها حكم البلاد مؤقتا والوصايا على أبن أخيها حتى يبلغ سن الرشد (الطائي، ٢٠٠٨م)، وكانت أولى التحديات التي واجهتها السيدة موزة؛ هو الحصار الذي ضربه أخويها سعيد وقيس على مسقط، فقامت السيدة موزة بمواجهة الموقف بشجاعة وحنكة، حيث طلبت من بعض شيوخ القبائل مساعدتها لحماية العاصمة مسقط، واستدعت أبن أخيها سيف الذي كان مقيما في قطر لكي يعينها في هذه المواجهة. فقد ذكرت السيدة سالمة في مذكراتها، أنَّ عمتها موزة عندما حُوصرت في مسقط، خرجت متنكرة بملابس الرجال، بعد أن سمعت أن خصومها قد لجأوا إلى الرشوة والمال لإغراء الجنود والمدافعين عن العاصمة بهدف السيطرة عليها. فذهبت بنفسها لتختبر الجنود وإغرائه بالمال حتى يتخلى عن موقفه وينضم إلى صفوف خصومها، فكان رد الجندي انفعالياً وعكس ما ذكر، ففرحت السيدة موزة من موقفه. واستمر الحصار خانقاً على مسقط، فنفذ الطعام وازدادت معاناة السكان، وهنا قررت السيدة موزة أن تقوم بمحاولة أخيره لفك الحصار عن المدينة، وكان لديها من البارود ما يكفي معركة واحدة فقط، ولكن لم يكن عندها الحديد اللازم، فأخذت دولارات فضية من خزائن القصر، صهرتها لكي تكون طلقات للبنادق، وبعد أن تيسر لها هذا القدر من العتاد، بدأت بالهجوم على القوات المحاصرة للمدينة، وكان النجاح حليفها، حيث تمكنت السيدة موزة بصمودها من التفاوض مع أخويها، وأسفرت المفاوضات عن موافقتهم على إنهاء الحصار عن العاصمة مسقط مع احتفاظ ابن أخيها سعيد بالحكم (رزيق، ٢٠١٦م).

كما وأجهت السيدة موزة تحدٍ أخر من الجيش السعودي، بقيادة بدر بن سيف (حفيد الأبن الرابع للإمام أحمد)، وكان بدر قد خرج على عمه السيد سُلطان، لكنه فشل في الاحتفاظ، ففر إلى الدرعية، عاصمة الأمراء السعوديين الوهابيين، واعتنق الوهابية، وعاد بقوة سعودية للاستيلاء على الحكم. وتجاه هذين التحديين كان لابد للحكم من قيادة قوية قادرة على دفع الأخطار، والحفاظ على العرش المهتز لابني السيد سُلطان. وقد دفعت الظروف إلى مسرح الأحداث بالسيدة موزة بنت الإمام أحمد، وعمة الصبيين الوارثين، فعقدت لها الوصاية على أبني أخيها، وتولت مقاليد الحكم، فاستطاعت بقوة شخصيتها، وصلابة عزمها، وحسن قيادتها، وشجاعتها وحنكتها؛ أن تدفع الخطر عن مسقط وأن تحتفظ لابني أخيها بملك أبيها (البلوشي، ٢٠٠٧)،.

**المطلب الثاني: أهمية التمثيل السياسي للمرأة العمانية في البرلمان العماني**

من خلال ما سبق، نستنتج أهمية حضور المرأة العمانية وتمثيلها في الحياة السياسية ، حيث يعزز من مكانتها في المجتمع، ويطور مهاراتها، ويعمق مفاهيم الانتماء الوطني لديها، وفي سبيل تحقيق أهداف النظام الانتخابي للتنمية الشاملة في المجتمع يمكن أن نذكر بعض الإيجابيات التي يتركها وجود تمثيل نسائي في المجالس البرلمانية :

1. يُعَدُّ صورة إيجابية للتجربة الديموقراطية في السلطنة، عبر تمكين المرأة العمانية في المشاركة السياسية واتخاذ القرار.
2. أن التطور العلمي الكبير الذي تحقق للمجتمع أعطى المرأة فرصة أفضل للتنافس مع الرجل، وبالتالي حسن من فرص وصولها إلى مجلس عمان بشقيها مجلس الدولة ومجلس الشورى، وفي هذا ميزة للعمل الديمقراطي، خصوصا لدى بعض النساء المؤهلات بخبرات ومهارات للمشاركة في معالجة القضايا المجتمعية بما فيها قضايا المرأة، وهذا بدوره يساعد في تأمين المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة للنساء والرجال على حد سواء (الفارسية، 2009م).
3. إحداث تغيير تدريجي في نظرة المجتمع لدور المرأة في الحياة العامة عن طريق التمثيل النسائي، حيث إن مشاركة المرأة في مجلس الدولة أو مجلس الشورى ستتيح لها التعامل مع أصحاب القرار، مما يهيئ جواً من التقبل لتلك المشاركة، وإذا ما تحققت تلك المشاركة النسائية، فإنها ستزيد من مستوى التحفيز والاهتمام لدى المرأة.

**المبحث الثاني: التطور التاريخي لمساهمة المرأة العمانية في العمل السياسي**

ارتكزت سياسة سلطنة عُمان التي أسسها السلطان الراحل قابوس بن سعيد –طيب الله ثراه– على المبادئ والتشريعات الإسلامية التي انتهجها منذ بداية النهضة المباركة، ومن منطلق الآية القرآنية "وأمرهم شورى بينهم"، [سورة الشورى: 38]. جاء أتباع السلطان قابوس لأمر الله تعالى واضحاً في اتخاذ الشورى منهجاً سياسياً في حكمه، حين ترجم ذلك في أول خطاب له عام 1970م، عند وصوله مسقط وبعد توليه الحكم، حيث قال: "إننا نأمل أن يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن، لأنه كما تعلمون أنه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع أن نبني بلادنا بالسرعة الضرورية، للخروج بها

من التخلف الذي عانت منه مدة طويلة، إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد، إن لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الأجزاء في ذلك الجسد" (أول خطاب للسلطان قابوس، ٢٠٢٢م). وكأن هذه الكلمات تشرح رؤية المغفور له السلطان الراحل في الإيمان، والأساس الذي يرغب أن ينتهجه في السلطنة، بالإضافة إلى أن هذه الكلمات ترجمت إلى خطط واقعية، نفذت بعد عشرين عاماً من الحكم لتأسيس الدولة، التي توجت بإعلان تأسيس مجلس الشورى عام 1991م.

لقد تطورت تجربة الشورى العُمانية تدريجياً منذ عام 1970م، حيث بدأ السلطان الراحل جولاته الداخلية السامية منذ عام 1974م؛ فمنها جال المدن والمناطق والسيوح الواسعة من شمال عُمان إلى جنوبها، مستمعاً مستنيراً بآراء شعبه، آخذاً بمقترحاتهم لتطوير أشبار عُمان وأعاليها. يلتقي بالمواطنين وبقادة وكبار القوم والمشايخ في الولاية، فشكل ما يسمى ببرلمان عُمان المفتوح، حيث يلتقي المواطن بالقائد مباشرةً؛ فيتخذ القرارات المهمة في تلك الجولات، ويضع الخطط التطويرية ويأمر بتنفيذها لمصلحة المواطنين، كما يستقبل الوفود ويعقد الندوات المهمة التي يتخذ فيها قرارات وتوصيات تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

ثم تطورت وتبلورتْ الأمور بشكل مؤسسي ومنظم في السلطنة، منذ الثامن عشر من أكتوبر عام 1981م، حين صدر المرسوم السلطاني (81/84) بإنشاء (المجلس الاستشاري للدولة)، إذ تشكّل هذا المجلس من القطاعين الحكومي والأهلي، ويختار أعضاءه من بين ذوي الخبرة وأهل الرأي الذين يمثلون المواطنين كافة، ولا يزيد عددهم – بما فيهم الرئيس – عن خمسة وأربعين عضوا، وهم يتوزعون كالآتي: 17 عضوا يمثلون القطاع الحكومي، 28 عضوا يمثلون القطاع الأهلي، منهم 11 عضوا يمثلون القطاع الخاص، و17 عضوا يمثلون المناطق. وكان الهدف الرئيسي من إنشاء هذا المجلس؛ هو توحيد الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والأهلي وتبادل الآراء والمشورة فيما بينهم، من أجل تنمية عُمان ومواكبة وتيرة التطور في المنطقة. واستمرت هذه التجربة عقداً من الزمن حققت فيه السلطنة آنذاك تقدماً تنموياً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (جريدة عُمان، 1991م).

ثم تحقق الوصول إلى نقله نوعية مؤسسية جديدة، بتأسيس مجلس الشورى عام 1991م، وفاء بوعد المغفور له بإذن الله جلالة السلطان قابوس، في تطوير تجربة الشورى "تدريجياً " وفق ظروف ومقتضيات نمو المجتمع. فجاء إنشاء مجلس الشورى خطوة متقدمة في أطار النهج المرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية، المنبثق من التقاليد الأصيلة، والمحمل بالخبرة العُمانية، والمواكب للتقدم المستمر في البلاد (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

وفي عام 1996م صدر النظام الأساسي للدولة، وقد نص في بابه الخامس على إنشاء (مجلس عُمان) وهو السلطة الرسمية التي أسندت إليها مهام الشورى على المستوى العام. ويتكون من مجلس الشورى (المنتخب) ومجلس الدولة (المعين). إذ تأسس مجلس الدولة عام 1997م، كأحد المؤسسات التي تسند إليها مهام الشورى؛ ليؤدي دوره جنباً إلى جنب مع الشورى في تحقيق الأهداف الوطنية، ويعتبر خطوة متقدمة على صعيد إغناء الحياة البرلمانية من أجل مزيد من الرخاء والازدهار وتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي. وحسب ما ورد سيتم مناقشة الموضوع من خلال مطلبين اساسيين كالتالي:

- المطلب الاول: تطور مشاركة المرأة العمانية في مجلس الشورى
- المطلب الثاني: تطور مشاركة المرأة العمانية في مجلس الدولة

**المطلب الاول: تطور مشاركة المرأة العمانية في مجلس الشورى**

تمكين المرأة العُمانية في سلطنة عُمان أتى متوائماً مع الرؤية القيادية الحكيمة للسلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه– وكما شهدنا في محور التطور التاريخي لمجلس الشورى؛ فقد تدرَّج دخول المرأة إلى المجلس ابتداء من الفترة الثانية في محافظة مسقط، حيث منحت حق الانتخاب والترشح دون مطالبة تذكر، إنما بدعم قيادي سام ونظرة مستقبلية من لدن السلطان قابوس طيب الله ثراه. ثمَّ تبعتها عدة سياسات وآليات نفذت من أجل النهوض بالمرأة، ومنحها كافة حقوقها وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين الذي نص عليه في النظام الأساسي للدولة السباق 101/ 96م.

**الفترة الأولى (1991–1993م)**: خلال هذه الفترة كان الاختيار يتم من خلال مائة شخص في كل ولاية، يمثلون شريحة الشيوخ والأعيان وذوي الرأي، يختارون من يرونه معروفاً بين الناس ويتمتع بسمعة حسنة، المائة شخص هم (الواجهة) الاجتماعية للمجتمع، يختارون من يرونه (المناسب)، ثم يكون بوسع الحكومة وضع اختيارها أيضاً. يبدأ الإجراء بتوجيه رسالة دعوة باسم جلالة السلطان المعظم، عن طريق مكاتب الولاة تتضمن دعوة قاعدة الناخبين للحضور وفق النسب المذكورة، إلى المكان المحدد للانتخاب. وتقوم لجنة إشرافية بمتابعة سير العمل، ويدعى من تنطبق عليه شروط الترشح إلى كتابة اسمه على لوحة معلقة وفق الشروط، ليتم التصويت على كل من تقدم من خلال صندوق التصويت لتعلن النتيجة، وترفع الأسماء الفائزة والحائزة على أعلى معدل للأصوات إلى وزارة الداخلية. وتقوم الحكومة باختيار أحدهم ليكون ضمن القائمة النهائية لأعضاء المجلس، التي

تعلن بمرسوم سلطاني، وبلغ عدد الأعضاء في تلك الفترة (59) عضوا يمثلون جميع ولايات السلطنة. ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة لم يسمح للمرأة العُمانية بالترشح أو الانتخاب (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة الثانية (1994–1997م)**: عدَلت هذه الفترة عن نظام الاختيار في تشكيل المجلس إلى فتح باب (الترشح) لعضوية المجلس أمام فئات بعينها في كل ولاية، وتم السماح لأعداد محددة بالإدلاء بأصواتهم، لاختيار أربعة مرشحين عن كل ولاية يزيد عدد سكانها عن ثلاثين ألف نسمة. على أن يختار جلالة السلطان من بين هؤلاء الأربعة عضوين فقط، بينما تختار الولايات التي يقل عدد سكانها عن ذلك مرشحين اثنين، لكي يختار جلالة السلطان من بينهما واحدا. ثم زاد عدد أعضاء المجلس إلى 80 عضوا، بزيادة 21 عضوا عن الفترة الأولى، كما شهدت تلك الفترة؛ تميزا واضحاً بمنح المرأة العُمانية حقي الانتخاب والترشح في ولايات محافظة مسقط الستة (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة الثالثة (1997–2000م)**: في هذه الفترة تم إصدار أول لائحة تنظيمية لانتخابات أعضاء مجلس الشورى بقرار من معالي وزير الداخلية، إضافة إلى إنشاء أول سجل للناخبين في كل ولاية، وإصدار أول بطاقة ناخب، وتحديد برنامج زمني لسير العملية الانتخابية، يبدأ في تقديم طلبات الترشيح، والنظر في هذه الطلبات، وإعلان القوائم النهائية للمرشحين، وصولا إلى تحديد يوم وتاريخ معينين لإجراء الانتخابات. حيث يجري التصويت واختيار المرشحين في يوم واحد. وضمن تلك الخطوات التطويرية وضع معيار معين لتقنين حجم الشريحة التي تشارك في اختيار المرشحين لتوسيع هذه الشريحة لتصل إلى قرابة 51 ألف مواطن ومواطنة. وكان أبرز ما في تلك الفترة؛ حضور المرأة مرشحة وناخبة في جميع ولايات السلطنة، وليس حصرا على مسقط فقط، لتعمم التجربة على سائر البلاد، وقد عرفت هذه الفترة إدخال نظام الإشراف المركزي، من خلال تشكيل لجنة رئيسية مركزية بوزارة الداخلية، ولجان فرعية في كل ولاية لتنظيم سير الانتخابات (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة الرابعة (2000– 2003م)**: تميزت هذه الفترة بأن المرشحين الذين يحصلون على أعلى الأصوات في الانتخابات هم من يفوزون بعضوية مجلس الشورى، ولا يتوقف دخولهم المجلس إلى قرار الحكومة. ومن ثَمّ فقد اتسمت بالاحتكام إلى صناديق الانتخابات مباشرة للفوز بالعضوية. وهو ما أكد اقتناع القيادة السياسية بوصول المواطن إلى درجة كافية من النضج تمكنه من الاختيار الواعي، دون التأثر بسلبية بعض العوامل التي قد تحيط

بأجواء العملية الانتخابية. كما تميزت هذه الفترة أيضاً بازدياد مشاركة المرأة في العملية الانتخابية حيث بلغت مشاركتها 30٪ من مجموع أصوات الذين يحق لهم التصويت، ومن الإضافات التي شهدتها تلك الفترة تعديلات على استمارة التصويت، وإصدار بطاقة للناخب، وآلية الفرز والإشراف القضائي (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة الخامسة (2003–2007م)**: تعد هذه الفترة من الفترات الفارقة في العملية الانتخابية؛ فقد جاءت الأوامر السامية بتوسيع المشاركة في العملية الانتخابية وتعميمها؛ لتطلق الحق للجميع ممن بلغ 21 عاماً دون تحديد نسبة معينة بين أبناء كل ولاية، ورفع مستوى الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، بحيث تضم اللجنة الرئيسية القائمة على إجراءات العملية الانتخابية قضاة. كما تم إشراك المرأة في عضوية اللجنة الرئيسية للانتخابات، وتطورت تجربة مشاركة المرأة في الانتخابات بفتح المجال كاملا أمامها دون تقييد بنسبة معينة، وإعطاء كل عُماني وعُمانية الحق في انتخاب أعضاء المجلس إذا توافرت فيه شروط الناخب (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة السادسة (2007–2011م)**: حصلت هذه الفترة المزيد من التطوير في التجربة الانتخابية، لعل من أبرز التطورات؛ أنه تم تحديث وتطوير السجل الانتخابي المركزي بما يتناسب مع برنامج تسجيل الناخبين في الولايات، وتمديد فترة التسجيل والقيد بهذا السجل لمدة ثلاثة أشهر، لإتاحة الفرصة أمام المواطنين للتسجيل والمشاركة في الانتخابات. كما تم استحداث نقل قيد الناخب من ولاية إلى أخرى، والاعتراض على الناخبين في السجل الانتخابي خلال مدة زمنية معينة. تقنيا تم استخدام موقع خاص للانتخابات على شبكة المعلومات (الإنترنت)، والسماح للمرشحين بالدعاية الانتخابية خلال مدة معينة (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة السابعة (2011– 2015م)**: تميزت تلك الفترة بأنه لأول مرة يتم استخدام النظام الإلكتروني بالبطاقة الشخصية، حيث تم استحداث برنامج آلي لإثبات حضور الناخب يوم التصويت بالبطاقة الشخصية، وتحديد المقر الانتخابي في تطبيقات الشريحة الإلكترونية للبطاقة. كما تم استخدام برنامج آلي لسجل الناخبين والعديد من التغيرات والتسهيلات الإدارية والتقنية، التي أشرفت عليها وزارة الداخلية، من أجل تحقيق مبدأ الشفافية والصدق والنزاهة (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة الثامنة (2015– 2019م)**: ومن أبرز ما شهدته الفترة هو إصدار قانون انتخابات مجلس الشورى، الذي صدر بالمرسوم السلطاني 58/ 2013م. وجاء هذا القانون ليقنن كل ما يتعلق بانتخابات مجلس الشورى.

إضافة إلى استحداث اللجنة العليا لانتخابات أعضاء مجلس الشورى. وقد حدد القانون كيفية تشكيلها واختصاصاتها واجتماعاتها. وتمارس اللجنة الإشراف على الانتخابات والفصل في الطعون الانتخابية، والرقابة على عمل لجان الانتخابات، وما تصدره اللجنة الرئيسية للانتخابات من قرارات أو تعاميم إلى إضافة اعتماد النتائج النهائية للتصويت (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العُمانية، 2015م).

**الفترة التاسعة (2019– 2023م)**: لعل أبرز تطور شهدته هذه الفترة هي استخدام التقنية في جميع مراحل العملية الانتخابية؛ ابتداء من تسجيل الراغبين في الترشح، وفتح القيد في السجل الانتخابي، وعملية نقل القيد، وطلب الدعاية الانتخابية، الاعتراض على الأسماء الواردة في قوائم المرشحين والناخبين، وصولا إلى عملية التصويت والفرز التقني.

**المطلب الثاني: تطور مشاركة المرأة في مجلس الدولة**

صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (97/86) في شأن مجلس عُمان، والذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى، فقد جاء في ديباجه المرسوم أنه يأتي – أي مجلس عُمان – توسعياً لقاعدة المشاركة في الرأي، بما يؤدي إلى الاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص، ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام.

هذا وقد سبق إنشاء مجلس الدولة صدور النظام الأساسي للدولة السابق بالمرسوم السلطاني السامي رقم (96/101م) بتاريخ 6 من نوفمبر 1996م، والذي بموجبه بدأت حقبة جديدة من مسيرة النهضة العُمانية، وقد نص هذا النظام في بابه الخامس على إنشاء مجلس عُمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى، وهي المؤسسات التي تسند إليها مهام الشورى في البلاد (مجلس الدولة، 2021م).

وفي العام (2011م) صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (2011/39م) والقاضي بمنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، وفقاً لما بينه النظام الأساسي للدولة، وقد شكلت لجنة فنية من المختصين لوضع مشروع تعديل على أحكام ذلك النظام بما يحقق ومنح مجلس عُمان تلك الصلاحيات، وتبعاً لذلك صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (2011/99م) بتعديل في بعض أحكام النظام الأساسي للدولة (الموقع الرسمي لمجلس الدولة، 2021م).

مجلس الدولة هو مؤسسة شورى ذات شخصية اعتبارية، يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومقره مدينة مسقط، وهو يتكون من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى يعينون بمرسوم سلطاني،

وهو أحد عمودي مجلس عُمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى. وتشير البيانات الرسمية بأن عدد الأعضاء بمجلس عُمان بلغ 169 عضوا، شكلت الإناث ما نسبته 9٪ من إجمالي أعضاء المجلس في الفترة 2015- 2019م (الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الوطني، 2019م). وحسب ما ورد سيتم مناقشة الموضوع من خلال مطلبين كالتالي:

توسعت فرصة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية بتعيينها عضوة في مجلس الدولة، حيث بدأت بأربع نساء عام 1997م بنسبة (10٪) في الفترة الأولى (1997-2000م)، ثم ارتفعت نسبة تمثيلها في المجلس تدريجياً إلى أن بلغت ( 17٪ ) في الفترتين السادسة ( 2015 - 2019 م) والسابعة (2019- 2023)، وكان عدد العضوات في مجلس الدولة 14 عضوة مقابل 71 عضوا في الفترة السادسة (2015-2019م) (الموقع الرسمي لمجلس الدولة، الاحصائيات، 2022م).

**جدول رقم (1) عدد أعضاء مجلس الدولة من الفترة الأولى إلى السابعة.**

| الفترة الانتخابية | عدد الأعضاء | | مجموع الأعضاء |
|---|---|---|---|
| | الذكور | الإناث | |
| الفترة الأولى (1997-2000م) | 38 | 4 | 42 |
| الفترة الثانية (2000-2003م) | 50 | 5 | 55 |
| الفترة الثالثة (2003-2007م) | 52 | 9 | 61 |
| الفترة الرابعة (2007-2011م) | 58 | 14 | 72 |
| الفترة الخامسة (2011-2015م) | 68 | 15 | 83 |
| الفترةالسادسة(2015- 2019م) | 71 | 14 | 85 |
| الفترة السابعة (2019-2023م) | 71 | 14 | 85 |

يبين الجدول (1) ثقة السلطان قابوس الراحل في تعيين 14 امرأة في مجلس الدولة، وهذا يعكس الدعم القيادي السامي للمرأة منذ بداية النهضة المباركة لعمان، بينما لم يعكس المجلس المنتخب -مجلس الشورى- هذه الثقة من الناخب في التمثيل البرلماني، فما زال حضور المرأة ضئيلا بعد تسع فترات من التجربة الشورية، محافظة على مقعدين اثنين فقط كأعلى إنجاز وصلت له المرأة في مسيرة مجلس الشورى.

**المبحث الثالث: أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان.**

تبدو التجربة العمانية في تمكين المرأة رائدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يرجع منح المرأة حق الترشح والانتخاب في سلطنة عمان إلى عام 1994م، مع ذلك لا يمكننا الجزم بأنها تجربة مثمرة؛ بالنظر إلى النتائج التي حققتها المرأة من مشاركة في الحياة السياسية واستثمار لهذا الحق. ففي ثاني انتخابات المجلس البلدي نظمت للفترة (2017— 2020م) بالاقتراع العام؛ عززت النساء تمثيلهن في المجالس من (4 إلى 7) مقاعد من أصل (202) مقعداً، وكانت (23) امرأة قد ترشحن لعضوية هذه المجالس( المجلس البلدي).

ولا يبدو التمثيل النسائي في مجلس الشورى العماني بأحسن حالاً من تمثيلهن في المجالس البلدية، ففي الفترة الثامنة أي الفترة الحالية (2015- 2019م) احتفظت بمقعد عضوية المجلس امرأة واحدة وهي نعمة البوسعيدي، من بين (20) امرأة دخلن الانتخابات مقابل نحو (600) مرشح. ووحده مجلس الدولة المعيّن يبدو أحسنَ حالاً إذ يضمّ (14) امرأة من مجموع (84) عضواً.

التمثيل المتواضع في المجالس المنتخبة يحيل على مجموعة من المشاكل المتعلقة بدرجة أولى بمدى إقبال المرأة العمانية على المشاركة في الحياة السياسية، والأهم بمدى وعيها بأهمية هذه المشاركة وفاعليتها في النهوض بوضع المرأة. وهو ما يبدو ضعيفاً بالنسبة إليها. استنادا إلى نسب المشاركة الضئيلة، التي ما انفكت تتأرجح من دورة انتخابية إلى أخرى. كما يمكن إرجاع هذا التراجع في التمثيل النسائي؛ إلى ضعف نتائج المشاركة النسائية في الانتخابات وهو ما ولّد لديها، سواء المرأة الناخبة أو المرأة المترشّحة، القناعة بعدم جدوى المشاركة. (الجبالي، ٢٠١٧م)

وتفرض مسألة ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في سلطنة عمان، التفكير الجدّي لدى عديد المراقبين في اعتماد نظام الكوتا كإجراء ضروري من أجل ترسيخ تقاليد العمل السياسي النسوي في البلاد، وتكريس وجود المرأة ضمن هذه المجالس باعتبارها عنصراً فاعلاً وفعّالاً في المجتمع، ذلك أنه من المؤسف أنه لم تتمكن المرأة في سلطنة عمان من أن تحقق نتائج رائدة توازي ريادتها في دخول الحياة السياسية.

فالإشكالية تتعلق بالقوانين، ومدى التزام السلطنة بتنفيذ توصيات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، ذلك أن بعض القضايا ما تزال مطروحة إلى اليوم على الرغم من أن السلطنة ما فتئت تؤكّد التزامها بتنفيذ بنود الاتفاقية، وتتصدّر قضيّة السماح للمرأة العُمانية بنقل جنسيتها لأطفالها أسوةً بالرجل العُماني قائمة القضايا المطروحة، إذ تعاني العمانيات المتزوجات من أجانب من مشكلة تتمثل في معاملة أبنائهن معاملة الأجانب وحرمانهم من كل حقوق المواطن العماني.

ومن الجدير بالذكر، أنه لا يكاد يختلف اثنان في رصانة وحكمة المواقف السياسية لحكومة سلطنة عمان على مستوى العالم العربي؛ فقد نجحت قيادة السلطنة خلال السنوات الأخيرة، في صنع مواقف متفرّدة تؤكّد رجاحة قرارات مؤسسة الحكم، ومكّنتها من تبوأ دور سياسي محوري في حلحلة المشاكل الإقليمية. الشيء الذي يفرض بالضرورة توقّع أن تسير السياسة الداخلية للسلطنة على المنوال ذاته، إذ ليس من المقبول أن تتلخّص المشاركة النسائية في الحياة السياسية، بعد أكثر من عشرين سنة من إقرار حق المرأة في الترشح والانتخاب في هذه النسب البسيطة، سواء في مجلس الشورى أو في المجالس البلدية. فالنتائج على أرض الواقع لا تتماشى مع ما تروّج له السلطنة من إقرار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات. يوجد خلل واضح في التعامل مع ملف المرأة وأياً كان السبب فمن الجدير معالجته.

ويمكن القول أنه لا توجد استراتيجية وطنية خاصة بالمرأة، ذات أهداف محددة تسعى الدولة إلى تحقيقها في المستقبل. ففي ظل تبني وزارة التنمية الاجتماعية "استراتيجية العمل الاجتماعي 2016- 2025" وهي تشمل فئات: الأطفال والمسنين، وذوي الإعاقات والمرأة. لا يبدو من هذه الاستراتيجية أن للمرأة وضع خاص في أجندات الحكومة، ولا يبدو أنها تسعى لذلك (الطالعي، ٢٠٢١م).

وحسب ما ورد سيتم مناقشة أسباب ضعف التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة من خلال ثلاثة مطالب وهي كالتالي:

- المطلب الأول: الأسباب التشريعية من ضعف تولي المرأة العمانية المناصب السياسية.
- المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية من ضعف مشاركة المرأة العمانية في العمل السياسي
- المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية من ضعف تولي المرأة العمانية المناصب السياسية.

**المطلب الاول: الأسباب التشريعية من ضعف تولي المرأة العمانية المناصب السياسية.**

أن المعوقات التشريعية من مشاركة المرأة العمانية في العمل السياسي يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

1. اتفقت معظم النساء بالسلطنة – فيما يخص العمل السياسي- على أنهن لم يواجههن أي تحديات تشريعية (قانونية) في فهم القوانين العمانية، كقانون الانتخابات سواء في مجلس الشورى أو المجلس البلدي القائم على الانتخابات، بل على العكس كانت القوانين عادلة ومساوية بينها وبين الرجل، ولكن المشكلة تكمن في جمود الأنظمة، وأن بعض بنود انتخابات المجالس جاءت غامضة وتحتاج إلى توضيح وتفسير، وأن الكثير من المرشحات واجهن بعض التحديات في تفسير هذه القوانين واللوائح. كما أن

التشريعات في سلطنة عمان –وبالأخص قوانين الأحوال الشخصية– قاصرة عن مواكبة حاجات التطور وتلبيتها.

2. يعتمد النظام القانوني في سلطنة عمان على تعاليم المذهب الأباضي من الشريعة الإسلامية، وتنظر المحاكم الابتدائية في القضايا المدنية والجنائية والتجارية، بينما تخضع مسائل الأحوال الشخصية وقانون الأسرة لنطاق سلطة محاكم الشريعة، ورغم أن القانون الأساسي ينص على استقلالية السلطة القضائية إلا إنها تظل خاضعة للسلطان ووزير العدل. ومع أن القانون الأساسي يحظر التمييز على أساس النوع، فلا تزال المرأة تتعرض للتمييز القانوني والاجتماعي. وتتحيز محاكم الشريعة في عمان للرجال في قضايا الأحوال الشخصية، ولعلنا نجد أن بعض المواد تميز ضد المرأة على أساس النوع الاجتماعي، فعلى سبيل المثال: يحظى الرجل بعقوبات مخففة وفقا لظروف الجريمة، كما هو محدد بالمادة رقم (202) التي تنص على: أن الرجل الذي يفاجئ زوجته أو إحدى أقاربه من النساء أثناء اقتراف الزنا (في حالة تلبس)، ويقوم بقتلها، أو إصابتها هي، أو إصابتها هي أو شريكها، يمكن أن يتم إعفاؤه من المسئولية، أو يتلقى عقوبة مخففة، وفقا للمادة رقم (109) من هذا القانون؛ وتنص المادة رقم ( 109 ) من قانون العقوبات على ضرورة تطبيق العقوبة في مثل تلك الجرائم، وفقا لما يلي: "إذا كانت الجريمة جناية تستحق عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة يتم تخفيفها إلى عقوبة السجن لمدة عام واحد على الأقل" (نذير ولى تومبيرت)

3. في النظام الأساسي للدولة نصت المادة (25) على أن: (التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة –قدر المستطاع– تقريب جهات القضاء من المتقاضين، وسرعة الفصل في القضايا). من هنا، وحسب المادة المذكورة، فإن تحديد جنس العامل بالسلك القضائي ورد بشكل عام بكلمة "للناس"، وبالمقابل – ومنذ النهضة العمانية عام 1970م – لم تتولَ منصب القاضي امرأة، لذلك فإن العوائق في تفسير القوانين التشريعية في السلطنة لا تزال تحظرُ على المرأة تولي منصب قاضية، لا سيما في المحاكم الشرعية أو الجنائية، وتعلل موقفها بالقول: إن ذلك يتماشى مع تفسيرات الشريعة الإسلامية، التي لا تجيز للمرأة العمل في المحاكم الشرعية أو الجنائية، غير أن هناك مجالًا واسعًا حول هذه التفسيرات، والدليل على ذلك تعيين قاضيات في عدد متزايد من البلدان المسلمة في المنطقة العربية، وخارجها (وزارة العدل والشؤون القانونية).

4. وإحدى العقبات التشريعية التي تحول دون تحسين مكانة المرأة العمانية سياسيا، هي عدم وعي العديد من النساء بحقوقهن القانونية، وبالتالي فإن الأمية القانونية للمرأة وعدم تأهيلها قانونيا وخاصة النساء في المناطق النائية يؤثر سلبا على عملية تمكين المرأة سياسيا، وحتى يزداد وعي المرأة بحقوقها وسبل ممارسة تلك الحقوق، لا بد من الحكومة العمانية أن تسعى جاهدة وبجدية في تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمرأة العمانية، والبحث عن السبل الداعمة لتطويرها، وتعزيز الثقافة القانونية لديها. كما أن زيادة عدد المحاميات من خرجات كليات الحقوق، والكليات الخاصة بالسياسة والعلاقات الدولية، والعمل على توظيفهن بشكل أكبر وإعطائهن الفرصة والثقة، سوف يرفع من مستوى المعرفة "القانونية" عند المرأة العمانية (الفوال، ٢٠٠٢م)
5. من ضمن العقبات التشريعية الخاصة بالممارسات السياسية، أن السلطات العمانية لا تزال تحظر على المواطنين إقامة الأنشطة السياسية، من قبيل تأسيس الأحزاب، وإنشاء المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وتسيطر وزارة التنمية الاجتماعية على الأنشطة النسائية (حافظ، ٢٠٠٨م).

ما نخلص إليه مما سبق، هو أن هناك نوعين من العقبات القانونية، **تكمن الأولى** في أن هناك بعض القوانين سُنت بغرض حماية المرأة، إلا إنها تمثل في الوقت ذاته عائقا أمام مساهمتها في الحياة الاقتصادية، كالقوانين التي تمنع المرأة من ممارسة بعض المهن، وأن هناك الكثير من القوانين التي وضعت لضمان حقوق المرأة وحمايتها من أي ظلم أو تمييز ضدها، إلا إنها لم تتحول كلها إلى آليات عمل، حيث ما زال الكثير منها معطلا.

**أما الثانية**، فجهل المرأة القانوني الذي يحرمها الاستفادة من الكثير من الحقوق والمكاسب المكفولة لها، كالمطالبة باستخدام حق "الكوتا"، وهو حق مشروع لها، ولم تُطالب به للاستفادة منه، رغم فشلها الطويل في الوصول إلى مقاعد البرمان؛ فجهل المرأة بحقوقها جعلت من حق "الكوتا"حبيس الأدراج دون استغلال، ولو أُعطيت هذه الفرصة "للرجل" لما فرط فيها.

نستنتج من هذه المعوقات، أن الحكومة العمانية لم تُدخل منذ سنوات أي تطوير أو تحديث في القوانين المتعلقة بشأن المرأة العمانية، تلك القوانين التي من شأنها أن تعزز من مكانتها السياسية في سلطنة عمان.

**المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية من ضعف مشاركة المرأة العمانية في العمل السياسي**

يُقصد بالمعوقات الاجتماعية: هي تلك التحديات التي تفرزها الأسرة والمجتمع والظروف الاجتماعية، التي تحكم المرأة، وتتمثل في: (النظرة الاجتماعية السلبية، والتعارض بين متطلبات العمل والمتطلبات الأسرية، وضعف العلاقات الاجتماعية) (عبد العظيم، 2014م).

تواجه المرأة العمانية العديد من المعوقات الاجتماعية والتعليمية، سواء في محيط أسرتها أو محيطها الاجتماعي العام، مما يثقل كاهلها، وينعكس بشكل سلبي على مستوى أدائها، فالمرأة تواجه عدة عوائق وتحديات اجتماعية بفعل الثقافة السائدة، بكل ما تتضمنه من: عادات، وتقاليد، وأعراف، وبكل ما تتضمنه من تصورات مختلفة وخاطئة حول طبيعة المرأة، ومكانتها في المجتمع، واختزال دورها في الدور الإنجابي، وحصر نطاق عملها في مهن نمطية، مثل: التدريس، والتمريض، والأعمال الإدارية، وغيرها (العبدالله)

وأن من أبرز المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العمانية هو عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية للمرأة، حيث أن سلطنة عمان تحظر تشكيل الأحزاب السياسية، والمؤسسات ذات الدوافع السياسية، وتبدو أن هذه الفكرة غير مُستساغة أو مقبولة في المجتمع العماني، ويرجع ذلك لعدة عوامل:

أ. أن نظام المشاركة في العمل العام في السلطنة يقوم على مبدأ التعاون والتعاضد بين مؤسسة الشورى وأجهزة الدولة، بما يحقق الأهداف العامة للمجتمع العماني، ولا يعرف مفاهيم الصراع وتداول السلطة، التي تتحرك في إطارها الأحزاب السياسية.

ب. أن المجتمع العماني مجتمع متآلف ومتحاب، يقوم على التكافل والتراحم والتعارف المباشر بين أفراده وقبائله، ولا يحتاج في عملية المشاركة إلى تعبئة أو تجنيد من قبل أحزاب سياسية أثناء خوض عملية الانتخابات أو غيرها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، قد نرى أن تشكيل أحزاب نسائية سياسية من شأنها أن ترفع من سقف المشاركة السياسية للمرأة، وقد يكون أحد الحلول الإيجابية لحضورها في البرلمان، ويعدُّ خطوة -كذلك- لصقل قدراتها السياسية، والتعزيز من كفاءتها.

2. قلة مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة، فهي مقتصرة على جمعية المرأة العمانية، التي هي تحت مظلة حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية (عبيدات، 2016م). أن أخلاقيات الانتخابات أهم من الانتخابات نفسها، لأن العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين الناس باقية، والانتخابات تنتهي

وفق مدتها، والمطلوب التحلي بروح والأخلاق الحميدة، لذلك نعدد بعض الممارسات الاجتماعية التي يجب مراعاتها أثناء سير عملية الانتخابات، والتي من شأنها أن تؤثر إيجابيا عليها

**المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية من ضعف تولي المرأة العمانية المناصب السياسية.**

يقصد بالمعوقات الاقتصادية: المشكلات الإدارية والاقتصادية التي تواجه العاملات، وتشمل: تدني الأجور، ونقص الحوافز، وطبيعة بيئة العمل الداخلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فما دام الخلل موجوداً في المساواة بين الجنسين في التعليم، فإن انعكاساته السلبية ستؤثر في انخراط المرأة العمانية في النشاط الاقتصادي (بيضون، 2016م)، حيث إن دخول المرأة العمانية مجال النشاط الاقتصادي، ومساهمتها في عملية الإنتاج، يسهم في تحررها الاقتصادي، وهذا بدوره ينمي الثقة بالنفس لديها، ويشعرها بكيانها، فالمرأة المنخرطة في النشاط الاقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار. وتُعَدُّ المعوقات الاقتصادية عائقاً حقيقياً أمام تمكين المرأة في العمل السياسي، مع العلم أن المرأة –نظرياً– في معظم القوانين والتشريعات العربية والتشريعات العمانية بشكل خاص مالكة لأموالها، حرة التصرف بها، لكن الواقع يؤكد في كثير من الحالات عدم حريتها في ذلك، وخضوعها للضغوط الممارسة عليها من قبل الأهل أو الزوج ،كما أن خبرة المرأة العمانية ما زالت بعيدة عن الاستثمار الحقيقي الفعال في النشاط الاقتصادي، فعلى الرغم من ازدياد مشاركة المرأة العمانية في سوق العمل باطراد خلال العقود الأخيرة، إلا إن الخلل لا يزال موجوداً فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة العمانية. عليه، يمكننا حصر التحديات التي تواجه المرأة العمانية اقتصاديا في النقاط الآتية:

1. نسبة تعيين الذكور في بعض الوظائف الحكومية أكثر من الإناث.
2. طول فترة الدوام في بعض منشآت القطاع الخاص، وظروف التشغيل فيه.
3. عدم رغبة بعض الفتيات في الانتقال من مكان إقامتهن إلى مواقع العمل في أماكن أخرى.
4. صعوبة توفر فرص عمل شاغرة بمكان الإقامة، نظراً لتمركز معظم مؤسسات القطاع الخاص في محافظة مسقط.
5. محدودية الفرص الوظيفية التي يوفرها القطاع الحكومي.
6. نسبة مشاركة المرأة في برامج التدريب والتأهيل أقل من مشاركة الرجل في القطاع الحكومي.

كما نستعرض كذلك أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه مرشحات مجلس الشورى في سلطنة عمان في المشاركة بالعملية الانتخابية، وهي كالتالي:

1. افتقار المرشحة لموارد مالية خاصة بالحملة الانتخابية، وهو ما يعوق وصولها إلى مجلس الشورى.
2. ضعف التخطيط المالي للحملات الانتخابية، الذي يؤدي إلى فشل الوصول إلى مجلس الشورى.
3. قلة الموارد المالية للحملة الانتخابية للمرشحة .
4. ضعف الدعم المالي للمرشحة، الذي يؤدي إلى فشل وصولها لمجلس الشورى.

عليه، يمكن أن نستخلص في هذا المبحث، أن الاهتمام بقضايا المرأة العمانية وتمكينها، اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا أولوية متقدمة في فكر القيادة العمانية، حيث تحتل قضية تمكين المرأة سياسيا موقفاً متقدماً من بين شواغل الفكر التنموي الاقتصادي والاجتماعي، ولكن تبقى المعايير القديمة، والأعراف التي تحدد تصورات معينة لمشاركة المرأة العمانية.

**الخاتمة**

ناقش البحث حق المرأة العُمانية في العمل السياسي، حين عرض المبحث الأول كيف لعبت المرأة العمانية منذ أقدم العصور دوراً كبيراً في مجالات الحياة المختلفة في عُمان، وكانت شريكاً حقيقياً للرجل في بناء حضارة هذا البلد العريق. وقدْ برزت نماذج عديدة من النساء العمانيات في شتى النواحي السياسية والفكرية والاجتماعية؛ لذا فليس من المستغرب أن تحظى المرأة العمانيّة في هذا العصر الزاهر بالكثير من حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تصل إلى أعلى المراتب الوظيفية والقيادية.

وعرض البحث المراحل الزمنية التسعة، لتطور نظام العملية الانتخابية لمجلس الشورى، وكيف شاركت من خلالها المرأة، وفازت بمقعدين في مجلس الشورى. وقد توسعت فرصة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية بتعيينها عضوة في مجلس الدولة، حين بدأت بأربع نساء عام 1997م، ثم ارتفعت نسبة تمثيلها في المجلس تدريجياً.

ويمكن القول أنَّ النتائج التي حققتها المرأة العمانية من مشاركتها في الحياة السياسية واستثمار لهذا الحق كان وما يزال ضعيفا. لذلك ناقشت الباحثة في المبحث الثالث عن وجهات التي كانت السبب في ضعف عملية التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة، فالنتائج على أرض الواقع لا تتماشى مع ما تروّج له السلطنة؛ من إقرار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات. وخلصت إحدى الآراء إلى القول؛ إن ضعف نتائج المشاركة النسائية في الانتخابات ولّد لدى المرأة الناخبة أو المرأة المترشّحة، القناعة بعدم جدوى المشاركة.

## قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

البلوشي، خليفة بن عثمان بن مُحَمَّد. (2007م). **نساء من تاريخ عُمان العريق**. مقال في موقع عُمانيات.

الجبالي، سامية. (2017). **المرأة العمانية وفرص التمكين السياسي**. لندن، المملكة المتحدة: البيت الخليجي للدراسات والنشر.

الدرمكية، عائشة. (2014م). **قراءة في كتاب تاريخ نزوى التعليمي قبل النهضة**. سلسلة مشروع جمع التاريخ المروي، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان.

رزيق، حميد بن مُحَمَّد. (2016م). الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدي. الطبعة السادسة

سليمان، عبد الرحمن السيد. (2014). **مناهج البحث**. عالم الكتاب، جامعة عين شمس. القاهرة. جمهورية مصر العربية، ص12.

الشيباني، سلطان بن مبارك. (2016م). **معجم النساء العمانيات**، مكتبة الجيل الواعد.

الطالعي، رفيعة. (2021). **تمثيل المرأة في عُمان: سياسات معتدلة غير ملتزمة**. صدى العربية، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي.

الطائي، عبدالله بن مُحَمَّد. (2008م). تاريخ عمان السياسي، الطبعة الاولى، ، ص 153/152.

العريمي، مُحَمَّد بن حمد. (2018م). **نساء عمان**. مقال في صحيفة أثير الالكترونية.

عليان، ربحي مصطفى. (2001). ***البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته***. بيت الأفكار الدولية. جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

الفارسي، عايشة بنت علي. (2022م). **المرأة العمانية في التاريخ الحديث**، مقال في جريدة الرؤية، أكتوبر.